

أكبر عملية خصخصة في الكويت!

الخبر:

تستعد الحكومة لإجراء أكبر عملية خصخصة في تاريخ البلاد تستهدف فتح المجال أمام تحويل نحو 60% من الشركات الحكومية إلى القطاع الخاص.

وذكرت مصادر وزارية للنهار أن الحكومة أقرت سلسلة تعديلات على قانون الخصخصة وستقدمها إلى مجلس الأمة قريباً من أجل تنفيذ خطتها الرامية إلى خصخصة العديد من الشركات.

وأشارت المصادر إلى أن التعديلات تسمح بخصخصة عدة قطاعات لم يكن القانون يسمح بها في مجالات الصحة والتعليم والنفط. وأضافت أن التعديلات متى ما أقرت من مجلس الأمة فستجعل القانون أكثر مرونة. (جريدة النهار، 13 آذار 2016)

التعليق:

إن الزاوية التي تنطلق منها الحكومة و"مجلسها" التشريعي فيما يتعلق بقانون الخصخصة هي زاوية رأسمالية بحتة منفصلة تماماً عن أي منطلق شرعي. علماً بأن هنالك أحكاماً شرعية جاءت لتعالج مسألة الملكيات وأنواعها بشكل دقيق ومتقن.

فقد حدد الإسلام الملكيات بثلاثة أنواع؛ ملكية فردية وملكية عامة وملكية دولة (للتفصيل في تحديد هذه الملكيات وأحكامها يُنظر كتاب "الأموال في دولة الخلافة" وهو من منشورات حزب التحرير).

ونقل الملكيات العامة للأفراد أو للدولة، سواء بخصخصتها أو بتأميمها هو أمر مخالف للإسلام. ذلك أن الملكية حكم شرعي وهي "إذن الشارع بالانتفاع بالعين" وحيث إن مالك الملك هو الله تعالى وحده لقوله سبحانه ﴿وَعَاثُوهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾، فله سبحانه وحده إعطاء الإذن بالانتفاع بالمال. فمثلاً، تملك فرد معين لأرض موات جاء بإذن من الشارع، وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»، وملكية الجماعة للكهرباء جاءت بإذن من الشارع، وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام «المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار»، وملكية الدولة لمال من لا وارث له جاءت بإذن من الشارع كذلك لقوله عليه الصلاة والسلام «... وأنا مولى من لا ولي له، أرث ماله، وأفك عانيه». وهكذا كانت الملكية، سواء أكانت ملكية فردية أم ملكية عامة أم ملكية دولة، أحكاماً شرعية لا تتبدل ولا تتغير. قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدّ حدوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها».

إن الخصخصة لا يمكن أن تكون حلاً للمشكلة الاقتصادية أو أساساً للإصلاح الاقتصادي المنشود، بل وحتى نظرة الإسلام المستنيرة للملكيات لن تصلح - وحدها - ما أفسدته الرأسمالية، ولكن العلاج الناجع للواقع الاقتصادي يكمن في تغيير هذا الواقع المتردي بالكامل وفقاً لكتاب الله وسنة رسوله الكريم ﷺ، وذلك بإنفاذ جميع أحكام الإسلام في واقع الحياة في ظل خلافة على منهاج النبوة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

م. أسامة الثويني - دائرة الإعلام / الكويت